**العـدد : 7**

**التـاريـخ:2020/7/8**

**م/ إرتفاع نسبة الفقر في العراق ينذر بكارثة حقيقية**

**عقد تحالف إدارة الرأي العام جلسة حوراية ، يوم الأربعاء، الموافق 8 تموز 2020 ملف إرتفاع نسبة الفقر في العراق ادارها الاستاذ ماجد ابو كلل وبمشاركة عددٍ من الشخصيات السياسية والأكاديمية والإعلامية بالإضافة الى عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمتظاهرين تضمن النقاش**

**مقدمة:**

على الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من النصف منذ عام 2000، يظل عُشر سكان المناطق النامية يعيشون وأسرهم على أقل من 1.90 دولار يومياً، كما يوجد الملايين ممن بالكاد يكسبون أكثر من ذلك قليلاً. ورغم أُحراز تقدم كبير في عديد من الدول في شرق آسيا وجنوب شرقها على صعيد القضاء على الفقر، لا يزال 42% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر

1- ما هو الفقر

الفقر أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وإنحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الإجتماعي والإستبعاد من المجتمع وإنعدام فرص المشاركة في إتخاذ القرارات. واليوم يعيش أكثر من 780 مليون شخص تحت خط الفقر الدولي، 11٪ منهم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية أدنى الإحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وتعيش 122 إمرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة في فقر مقابل كل 100 رجل من نفس الفئة العمرية، وأكثر من 160 مليون طفل معرضون لخطر الإستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030.

2- حقائق وأرقام عن الفقر

لم يزل 783 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ1.9 دولارا يومياً (دولار أمريكي)، عُشر سكان العالم وأسرهم كانوا يعتاشون على أقل من 1.9 دولار يومياً في عام 2016. تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون تحت خط الفقر إلى منطقتين: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالباً ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، مع حلول عام 2016، إستفاد 45% من سكان العالم بفائدة الحصول على معونة نقدية ضمن نظم الحماية الإجتماعية.

3- قياس الفقر

تشير الدراسات الى أحرز تقدم ملموس في الحد من مستوى الفقر على مدى العقود الماضية. ووفقًا لتقديرات عام 2013، كان 10.7% من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم. وهذه النسبة أقل بمقدار 35% من إحصائيات عام 1990 وأقل بـ44% عما كانت عليه في عام 1981. مما يدل على أن القضاء على الفقر المدقع في متناول أيدينا. وقد وضع البنك الدولي هدفاً جديداً في أبريل 2013، لإنهاء الفقر المدقع خلال عقد واحد، لخفض هذه النسبة لأقل من 3% من سكان العالم ممن يعيشون على 1.90 دولار فقط في اليوم بحلول عام 2030. ومن خلال قياس مستويات الفقر، نتعرف على الإستراتيجيات التي تحد أو لا تحد منه بهدف مساعدة البلدان النامية على قياس فعالية البرامج التنموية وتوجيه إستراتيجيتها الإنمائية في بيئة إقتصادية سريعة التغيير.

**أولاً: الفقر في العراق**

يقول الناشط المدني الأستاذ ماجد أبو كلل: نحن أمام نوعين من الفقر في العراق هما: الفقر المدقع أو المطلق و الفقر الأقل شدة، ولكي نقيس الفقر بطريقة بسيطة، أوجد الباحثون خط الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل الذي إذا حصل عليه الإنسان لم يعد فقيراً، هذا الخط يختلف من دولة إلى أخرى، لكن البنك الدولي وضع خط فقر عالمي هو ١.٩ دولار / في اليوم ووزارة التخطيط الإتحادية في العراق وضعت خط آخر هو ٣٧٠٠ دينار/ في اليوم أي 111 ألف دينار عراقي شهرياً. الإنسان في العراق إذا كان يحصل على ٣٧٠٠ دينار يومياً بشكل ثابت ومستمر فهو ليس فقير ولكنه على خط الفقر، فإن نقص منه دينار وقع تحت خط الفقر وكلما كبر المبلغ الناقص كلما كبرت الفجوة بين خط الفقر وبين حالة هذا الإنسان، إلى أن يصل دخله للصفر عندها تكون الفجوة هي ٣٧٠٠ دينار/ في اليوم ويكون فقره مدقعاً. ويضيف أن هناك آليات أخرى لقياس الفقر وهي أكثر دقة من الدخل وتعتمد على إمكانية وصول الإنسان في مكان ما إلى الخدمات الضرورية لعيش حياة كريمة فقد يكون الإنسان لديه دخل ثابت ومستقر عند خط الفقر أو فوقه ولكنه لا يستطيع الوصول إلى ماء صالح للشرب أو بنية تحتية مناسبة أو غيرها لعدم توفرها عندها سيكون هذا الإنسان فقير، ليس لأنه لا يملك المال بل لأنه لا يستطيع الوصول للخدمات الضرورية وهو الفقر بصيغة مركبة أو معقدة.

**ثانياً: الأسباب والنتائج المترتبة على زيادة نسبة الفقر في العراق**

يرجع الدكتور سعد السعيدي أسباب الفقرالى: إن من أهم أسباب الفقر بالعراق هي: إنخفاض مستوى التعليم، الحروب والأزمات المختلفة، الفساد بأنواعه، إنخفاض الموارد المتاحة وإستنزافها، تراجع إجمالي الناتج المحلي، سوء توزيع الثروة، البطالة بأنواعها، التشوهات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، الهدر الإقتصادي، سيادة نظام الريع في كل تفاصيل الحياة، تلاشي دور القطاع الخاص، إرتفاع نسبة النفقات الخاصة مقارنة بالدخل الخاص، تلاشي بنى و قدرات الإنتاج في قطاعي الصناعة والزراعة، تراجع بيئة الأعمال والإستثمار العامة والخاصة وسط التهديدات والإتاوات، سيطرة قوى سياسية طفيلية على قطاع التجارة الخارجية ومنع نمو القطاعات الوطنية المختلفة، تركز الثروة ورأس المال بأشكاله بأيدي مجموعة إحتكارية قليلة تعمل على نقل الثروة للخارج دون اي مساهمة بالتنمية المحلية.

ويرجّح الأستاذ ماجد أبو كلل الأسباب الى: أن أسباب عدم توفر العمل وعدم نجاح الحكومة في تحفيز القطاع الخاص هو إنتشار الفساد وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة وسوء إدارة المال العام وغياب القانون والسلاح المنفلت وهذا كله سبب خوف لدى كبار المستثمرين وإبقاهم بعيدين عن تنشيط الإقتصاد العراقي وأدى إلى هروب رؤوس الأموال العراقية إلى خارج العراق حتى تلك التي جمعها الفاسدون من أموال الشعب العراقي، والأموال التي بقيت داخل العراق تدفقت على إستثمارات عقارية وتجارية لتكون وكالات لإستيراد وبيع المنتجات الأجنبية وساهمت في ضرب الزراعة والصناعة العراقية مما زاد من نسبة العاطلين عن العمل وزاد من معدلات الفقر.

بينما يرى الأستاذ حسام الدين علي وجود علاقة بين الفقر والتغيير السياسي قائلاً: ينبغي أن نُدرك أن تأثير الفقر هو نسبي وليس الفقر نفسه. لأننا لا نعلم متى بالضبط ينفجر الوضع ويتحول الى حالة الهيجان الاجتماعي. فمثلاً، خلال فترة الحصار الإقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٣)، كانت أغلبية طبقات المجتمع وشرائحه تعاني الفقر والحرمان، ولكن الفقر لم يؤدي الى الثورة، بل قاد الى اللامبالاة وعدم الإكتراث تجاه بقاء النظام من عدمه. ومن ثمّ، حين دخلت القوات الأميركية الى العراق وبغداد بخاصةً، تبنّت الكثير من تلك الشرائح موقف اللامبالاة السياسية تجاه نظام البعث وطغيانه السياسي. أما الإحتجاجات التشرينية لعام ٢٠١٩، فهي تعكس معاودة وجود العلاقة بين الفقر والحرمان من جهة وبين الثورة والتغيير السياسي من جهة أخرى.

فيما تربط الدكتورة نبراس المعموري الفقر بأرتفاع معدلات العنف الأسري قائلةً: التقرير التلفزيوني الذي أعدّه البنك الدولي بصدد ظاهرة الفقر يشير في جزء منه الى الفقر على أساس النوع الإجتماعي. ويعكس ذلك مشكلة أكبر مفادها أن ما حصل مؤخراً على أثر جائحة كورونا من إرتفاع معدل العنف الأسري في العراق وإرتباطه بالجانب الإقتصادي وإرتفاع البطالة يحتاج دراسة جندرية مختلفة، وإننا إذا ما أردنا حل مشكلة العنف الأسري والتي غالباً ما رافقها إقرار قانون للحماية لا بد علينا أولاً إيجاد حلول لمعالجة الفقر الذي كان سببا في إرتفاع معدلات العنف على أساس الجندر، التقرير الذي أعدّه البنك الدولي كان مدروساً و يعي جيداً أهمية إيجاد الحلول وفق تحديد المشاكل وآليات حلولها ومن بينها قضية الجندر التي يترتب عليها كثير من الملفات من بينها العنف الأسري.

من جانبها تقول الناشطة المدنية وايليت كوركيس: من خلال التواصل مع هيئة الحماية الإجتماعية / دائرة الحماية الإجتماعية للمرأة ومن خلال الزيارات الميدانية والإطلاع على الإحصائيات في البيوت وكيف تعيش العوائل وإمكانية معالجة المشاكل النفسية والعنف الأسري المتولد جراء أزمة جائحة كورونا وخصوصاً للضغوطات التي تتعرض لها المراة جراء حظر التجوال وتواجد الرجال المستمر في البيت سواء كان زوجاً أو أبناءً ذكوراً، فأن الفئات من النساء فاقدات المعيل، الأرملة، مطلقة، زوجة مفقود، زوجة مهجورة، زوجة محكوم، المتأخرة عن سن الزواج، يتيمة الأبوين؛ كل هذه الفئات تحتاج الى مشاريع صغيرة وبعضها تحتاج الى دعم وتطوير وإسناد، هنالك فئات لديها القابلية على العمل ولا تمتلك رأس مال، أيضاً لدينا فئة من النساء فاقدات المعيل ولكنها كبيرة في السن ولا تستطيع العمل لإعالة أسرتها، وهذه الفئة بالتحديد أقترح أن يكون لها مشروع لأحد أبناءها من الإناث، المشاريع الإنتاجية والتي تدار من قبل النساء في مكان سكنها وبذلك نضمن عدم غياب الأم عن البيت وتستطيع أن توازن بين عملها والإهتمام والرعاية لأسرتها.

**ثالثاً: تباين نسب الفقر**

يتحدث الأستاذ ماجد أبو كلل عن المحافظات الغنيّة بالنفط: أن البصرة وذي قار وميسان وهي أغنى محافظات العراق هي من أفقر المحافظات أيضاً، والمثنى وهي الأصغر من حيث عدد السكان وثاني أكبر محافظة من حيث المساحة في العراق هي الأفقر في العراق، نسبة الفقر في البصرة ١٦% قبل سنتين أما اليوم فتقديرها ٢٥٪ أو ٢٩٪، و أعزو الفقر للعنة النفط هذه اللعنة التي تدفع الحكومات لإهمال كل القطاعات وسحقها تحت قطاع النفط، إذ أن المحافظات النفطية هي الأكثر تضرراً لأن أغلب مرتكزات القطاعات الإقتصادية الأخرى تضررت من قطاع النفط، مثلاً في البصرة أغلب الأراضي أصبحت تحت سيطرة وزارة النفط وممنوع العمل فيها، كذلك البيئة كلها تضررت من عمليات إنتاج النفط، الماء الهواء تضرر بشكل كبير، تم إيجاد أقتصاد خاص بالنفط، إقتصاد داخل فقاعة معزول عن الإقتصاد المحلي بشكل شبه كامل والسكان المحليين أصبح همهم هو العمل في قطاع النفط وتم إهمال باقي القطاعات، صاحب القرار أهمل التنمية ولم يعد يفكر فيها وأصبح كل تركيزه على قطاع النفط، ينقل أحدهم حديثاً مع أحد محافظي البصرة قبل سنوات عندما طلب منه تحفيز الزراعة يقول المحافظ نظر لي بشزر وقال لي أي زراعة ونحن لدينا النفط، المحافظات الجنوبية محافظات غنيّة لكن غناها لفئات قليلة محددة وليس لكل الناس.

بينما يتحدث الأستاذ حسام الدين علي عن إقليم كردستان: نسبة الفقر في كردستان صحيح هي الاقل، ولكن موضوع الفقر وإثارته لجملة التداعيات السياسية وغير السياسية هو موضوع نسبي. أي بمعنى أن الفقر في كوردستان هو أقل مقارنة مع بقية أنحاء العراق، ولكنه يساعد على إنبعاث الحركات الشعبوية والنقدية الساعية الى إحداث التغييرات بصورة عامة. فمثلاً نشوء حركة التغيير (كوران)، وغيرها من الحركات السياسية الآنية والمستقبلية، نجم بفعل الفقر أو التفاوتات الطبقية والحرمان الإجتماعي، بوصفها سبباً رئيساً.

وبلغة الأرقام يوضّح الناشط المجتمعي الأستاذ سعيد ياسين: الأرقام الرسمية تقول أن معدل الأعمار من يوم واحد الى ٥٠ سنة يشكلون حوالي ٦٠-٦٥% من السكان، ومن عمر ١٨ - ٢٤ سنة يشكلون حوالي ٢٥ % من السكان، والنسبة الأخيرة خطيرة جدا لأنها سن العمل.

الجدول التالي يبين آخر إحصائية تفصيلية للمحافظات والتي صدرت عن وزارة التخطيط عام ٢٠١٨:

| التسلسل | المحافظة | نسبة الفقر |
|---|---|---|
| 1 | المثنى | %52 |
| 2 | الديوانية | %48 |
| 3 | ميسان | %45 |
| 4 | ذي قار | %44 |

| | | |
|---|---|---|
| 5 | نينوى | %37.7 |
| 6 | ديالى | %22.5 |
| 7 | واسط | %19 |
| 8 | صلاح الدين | %18 |
| 9 | الأنبار | %17 |
| 10 | البصرة | %16 |
| 11 | النجف | %12.5 |
| 12 | كربلاء | %7.6 |
| 13 | بابل | %11 |
| 14 | بغداد | %10 |
| 15 | دهوك | %8.5 |
| 16 | كركوك | %7.6 |
| 17 | أربيل | %6.7 |
| 18 | السليمانية | %4.5 |

**رابعاً: دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص**

يقدّم الأستاذ عمر الرفاعي مقترحاً: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم بالحد من الفقر من خلال إنشاء شركات (مثلاً: شركة تنظيف، شركة صباغة، شركة تبليط أراضي) وتنظيم اليد العاملة فيها وتنال الدعم حكومياً عبر منحهم مشاريع صغيرة داخل المؤسسات، إذ أن المشكلة في حجم الغبن الذي يتعرض له بعض العمال الذين يعملون بشكل فردي وأيضاً التنافس في الأسعار لأخذ أي مشروع متوفر يسهم في زيادة فقرهم وإعطائهم أقل من أجرهم إذ لا سبيل لهم إلا القبول. وعلى منظمات المجتمع المدني إنشاء تطبيق ألكتروني يعمل كوسيط بين العامل وصاحب المهنة والحرفة في جميع القطاعات لغرض تقليل نسب البطالة والحد من الفقر.

بينما يقول الأستاذ ماجد أبو كلل: أي جهد مشابه لدور منظمات المجتمع المدني سيكون عرضة للإختراق من الأحزاب وما شاكله لأنه باب من أبواب كسب الأصوات والمؤيدين، والأخطر على هذه المشاريع هو الإغراق السلعي من المنتجات المستوردة والتي تخنق أي مشروع محلي، ومن المفترض أن الدفاع عن العمال هو واجب إتحاد نقابات العمال ومحاكم العمل ولكن هذه الجهات تواجه مشاكل في القيام بواجباتها.

من جانبها تقول الدكتورة نبراس المعموري: حصل أن كان هناك مشاريع صغيرة ودعمتها منظمات دولية إلا أنها إفتقدت المتابعة والتقييم والإستدامة والبعض منها دخل ضمن باب غسيل الأموال، ولدينا نماذج كثير من الدول المتقدمة والتي حققت قفزات إقتصادية هذا لا يعني أنها خالية من الفساد لكن بالتأكيد أن النسب متفاوتة والفساد بتأصيله أحياناً يأتي لمقتضيات مرحلية تحتاج التدوير وفق الإحتياجات التي قد يضطر من يقود دفة الحكم إعادة التوازن من خلالها. وللأسف إتحاد النقابات العمالية وفق الدراسة التي قمت بها موخراً إكتشفت أنها أضاعت بوصلة عملها الوطني التاريخي بسبب الخلافات على من يدير ويقود الدفة وظل مسار عملها يراوح بين أجندة بعض الأحزاب وكذلك تأثير بعض المنظمات، متناسيةً دورها التاريخي في مساندة أهم طبقة وهي العمال.

ويقترح الدكتور حسين الربيعي قائلاً: مع توفير العمل يجب على الدولة تخصيص وتهيئة فرص العمل مع القطاع الخاص، حيث تقوم وزارة العمل بجرد أسماء العاطلين في قوائم وتشغّل فرد على الأقل في المكاتب أو شركات على حسب أرباحها وقدرتها، ويسري ذلك النظام عند فتح إجازة شركة أو مؤسسة يفرض عليها تشغيل عدد معين وبراتب يماثل نسبة ١١١ ألف دينار لكل فرد وحسب تعداد عائلة الموظف.

**خامساً: إستراتيجيات الحد من الفقر**

و في تساؤل طرحته دكتورة نبراس المعموري بصدد استراتيجية الحد من الفقر والتي اطلقت من قبل وزارة التخطيط عام 2018 و حددت باربع سنوات وهل هذه الاستراتيجيات كانت عبارة عن رسائل تهدئة لواقع مرير؟ ام ان العمل بها يحتاج لاليات مختلفة ؟ بهذا الصدد يقول الأستاذ ماجد أبو كلل: نحن بحاجة الى إستراتيجيات لكن قبل ذلك يجب التوجه الى الاساس وهو حل مشكلة الفقر بالتنمية الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص ليوفر فرص العمل للناس لأن العمل هو الحل الدائم لتحويل الفقير إلى مكتفي ومنتج في المجتمع، أما الفقير العاجز عن العمل بسبب المرض أو العجز إن كان بشكل دائم أو مؤقت فيكون على الدولة مساعدته لحين زوال المانع الذي يمنعه من العمل. أما الحلول المنطقية لظاهرة الفقر بعد معالجة الفساد والسلاح المنفلت هو وضع إستراتيجية وطنية لتحفيز المشاريع الصغيرة التي تمثل في البلدان ذات الإقتصاديات الصحيحة نسبة تشغيل تصل إلى ٧٠٪ من مجمل الأيادي العاملة والتي لوحدها قادرة على إستيعاب الأجيال الجديدة من الشباب المنضمين سنوياً إلى سوق العمل، هذه المشاريع الصغيرة تتوزع بين القطاع الزراعي (نباتي، حيواني، صناعات متصلة) والقطاع الخدمي الذي هو الأكبر، والقطاع الصناعي (وهو الأكثر حاجة للأموال والتكنولوجيا). وبما أن اغلب الدراسات الحالية تشير إلى أن للفقر بؤر محددة في كل محافظة منها العشوائيات في المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة ومنها أحزمة الفقر على أطراف المدن والريف فإن معالجة الفقر تحتاج من الحكومة ومن الجهات الأخرى المهتمة أن تستهدف هذه البؤر بشكل مباشر وتعمل على مساعدة أهلها من خلال فلسفة (بدلا من إعطاء الفقير سمكة أعطه سنارة وعلّمه كيف يصطاد) عندها يمكن معالجة النسبة الأكبر من الفقراء في العراق. و يضيف ليس لدينا نقص في الإستراتيجيات ولا في التشريعات، إستراتيجية مكافحة الفساد وإستراتيجية التخفيف من الفقر متصلتان، المشكلة في تنفيذ الإستراتيجيات، فعندما تعد الإستراتيجية وتطبق من المفترض أن تتحول في النهاية إلى إجراءات وتحتاج تمويل وهذه الإستراتيجيات الحكومية توضع ولكن لا تطبق لأن مستلزمات التطبيق غائبة لذلك نقول أن الإستراتيجات في وادٍ والواقع في وادٍ آخر.

الدكتورة نبراس المعموري تعلق لدينا مشكلة في كتابة الإستراتيجيات من قبل الحكومة والتي منها إستراتيجية الحد من الفقر مفادها الإعتماد على ذات الشخوص وأحيانا نفس المراكز البحثية لغرض المجاملة وتوفير الدعم لها، لذلك ومن خلال المتابعة لم تجد إستراتيجية الحد من الفقر اي مردود إيجابي بالعكس هناك إرتفاع للفقر مقارنة بعام ٢٠١٨ وهو العام الذي أطلقت به الإستراتيجية، الأهم من ذلك هل نحن بحاجة لإستراتيجيات أم بحاجة لثورة تنموية وإقتصادية تبحث في الفقر وتوظف العلاجات الممكنة، هذه الأسئلة هي مفتاح أي إستراتيجية تنموية تحاول أن توظف ما موجود توظيفاً تدريجياً لتحقيق الأفضل، لذا ما يتعلق بالتنفيذ لا بد أن تكون الوزارة أو الوزارات المعنية بذات القضية على إطلاع لغرض إعادة رسم إحتياجاتها ومواردها وبصراحة هذا ما حصل لدينا بصدد الخطة الوطنية الخاصة بقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥.

وبصدد تفعيل الجانب البحثي والعلمي للحد من هذه الظاهرة ترى دكتورة رؤى الدرويش: بإمكان توجيه الكليات ذات الإختصاص، بأن تكون أبحاث طلبتهم في الدراسات العليا في هذه المواضيع وإستثمارها من قبل الدولة والياء التطبيق والتعاون مساحة اكبر واهمال هذا الجانب سيدفع الطالب بالذهاب الى المواضيع النظرية أو البحوث الجاهزة، لأنه يعلم أن تعبه لن يعود له بالشيء المهم.

ويقول الدكتور منتصر العيداني أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد: في الغالب وللأسف فإن طلبتنا لا يتجهون الى الدراسات الميدانية والحقلية وإنما يتوجهون الى الدراسات النظرية لسهولتها وعدم تحمّل التكاليف فضلاً عن أن طبيعة التدريس في أحيان كثيرة نظري فقط. اما الدكتورة نبراس المعموري فترى ان الجانب البحثي ظل مرهونا برفوف المكتبات لتشابهه وكثرة الاقتباسات اضافة الى عدم وجود رؤية علمية رصينة بسبب كم الشهادات على حستب الكفاءة والرصانة العلمية والاكاديمية لذا التركيز على الابحاث الميدانية مهم جدا لانه من ارض الواقع ويمكن اعطاء نتائج تحليلية للمشكلة بشكل اعمق واوضح خاصة اننا في العراق نفتقد للغة الارقام وبالتالي تحديد المشكلة بدراسة ميدانية علمية مشفوعة بنسب مؤية سيكون مادة مهمة لمعالجة كثير من المشاكل وفي مقدمتها مشكلة الفقر.

**التوصيات :**

- على الدولة التغاضي عن اجور الكهرباء والماء والخدمات المشمولين بشبكة الحماية واضافة مبالغ للدراسة والصحة.

- تطوير شبكة الحماية الإجتماعية بما يتناسب مع المعايير الدولية.

- يجب التركيز أكثر على مشاكل الريف و العشوائيات و اطراف المدن ويمكن أن تستهدفهم الحكومة مناطقهم في برامج التأهيل والتشغيل.

- ملاحقة الفقر في البيوت وأماكن العمل وايجاد فرق عمل مشتركة بين المنظمات و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

-التركيز في البرامج والأبحاث على الدراسات الميدانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها.

**- الإستراتيجية الخاصة بالفقر لا بد أن تشرك في مراجعتها وتنفيذها المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والإعلام.**

**-تشجيع العمل بالمشاريع الصغيرة و اشراك قطاعات مختلفة حكومية وغير حكومية مع ضمان استمرار المتابعة والتقييم والاستدامة**

**- الاهتمام بقطاع الاستثمار وتشجيع العمل في القطاع الخاص لغرض توفير فرص عمل للشباب العاطلين**

**سكرتارية تحالف إدارة الرأي العام.**

Public Opinion Management Alliance
تحالف ادارة الراي العام
POMA